وعاد أوتستراد حرستا

حمود: الورشات أنجزته خلال شهر والتكلفة ٩٠٠ مليون ليرة

| محمود الصالح

أعلنت وزارة النقل عن إعادة فتح طريق دمشق حمص الدولي المار في حرستا إلى الخدمة بعد أن قامت الوزارة بإعادة تأهيله.

وأكد وزير النقل علي حمود لـ«الوطن» أن وضع هذا الجزء المهم من الطريق في الخدمة يؤكد عودة تعافي البلاد نتيجة استعادة معظم المناطق لأمنها وبشكل خاص العاصمة التي تحررت خاصرتها الشمالية الشرقية من الإرهاب بفضل رجال الجيش العربي السوري حيث باشرت ورشات وزارة النقل فور تحرير حرستا ودوما من المجموعات الإرهابية بتأهيل الطريق الذي يصل طوله إلى ١٧ كم باتجاهين.

حيث بدأت الوزارة بإرسال ورشات استكشاف واقع الطريق وتقديم الدراسة اللازمة وعلى الفور بدأت الورشات الأخرى بأعمال التنفيذ للأعمال المدنية ابتداء من المنصفات والأطاريف والأرصفة والجسور على الطريق، حيث كانت عمليات التدمير كبيرة جداً سواء للبنية التحتية أم الكهربائية من شبكات إنارة وغيرها.

وقد بدأت بشكل فعلي عمليات إعادة التأهيل في شهر نيسان الماضي واستغرقت ما يقرب من شهر وبلغت تكاليف إعادة التأهيل كاملة بحدود ٩٠٠ مليون ليرة سورية وهي تتضمن تكاليف الأعمال المدنية والكهربائية والأرصفة وغيرها.

ولفت الوزير إلى أن الورشات عثرت على أربعة أنفاق ثلاثة منها بشكل قاطع بالعرض والرابع بشكل طولي مع مسار الطريق وكان أكثرها خطورة الواقع بالقرب من محطة رحمة للمحروقات وتمت الاستفادة من هذه الأنفاق بعد تأمينها في تمرير الكوابل والأقنية المطرية لتصريف الأمطار في محيط الطريق، وتمت صيانة جسور المشاة وخاصة أمام مشفى البيروني لكونه يشهد كثافة مرور كبيرة وكذلك المعابر السفلية للسيارات التي كانت مدمرة بشكل كبير.

وعن الأهمية الإستراتيجية لفتح هذا الطريق بيّن حمود أن التحويلة التي كانت تسلكها الآليات خلال الفترة الماضية إلى التل وقاسيون ليست مصممة لتكون طريقاً دولياً ومن ثم كانت هناك معاناة كبيرة للسيارات وزيادة في المسافة، واليوم بعد عودة هذا الطريق إلى العمل ستنساب الحركة المرورية من وإلى العاصمة بشكل جيد وهناك اختصار كبير في الوقت والتكاليف على السيارات.

اليوم يعود طريق دمشق الدولي باتجاه حمص الذي يربط العاصمة بالمناطق الساحلية والوسطى والشمالية والشرقية والبادية وهي التي تشكل النسبة الكبرى من البلاد.

عودة المحاكم إلى الغوطة الشرقية يحتاج إلى وقت

الحمود لـ«الوطن»: وثائق ببيلا والمناطق التابعة لها في أيد أمينة

| محمد منار حميجو

أعلن المحامي العام في ريف دمشق محمد الحمود عن وجود معلومات تؤكد أن وثائق منطقة ببيلا والمناطق التابعة لها في أيد أمينة وأن هناك وعوداً باستعادتها بأسرع وقت ممكن، مؤكداً أن مبنى المحكمة كان خالياً من الوثائق.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أكد الحمود أن العودة إلى المنطقة أصبح تقريباً جداً باعتبار أن هناك بعض الأضرار في مبنى المحكمة في ببيلا وسيجري العمل على ترميمه بأسرع وقت ممكن بحسب توجيهات وزير العدل.

وأضاف الحمود: أضرار المبنى ليست كبيرة ومن ثم فإن العودة ستكون قريبة جداً، لافتاً إلى أن محكمة ببيلا عبارة عن مجمع قضائي تغطي المناطق التابعة لها بشكل كبير وليس هناك حاجة لفتح محاكم أخرى فيها.

وكشف الحمود أن العدلية نظمت عدداً كبيراً من ضبوط الأضرار في الفترة الماضية من دون أن يذكر الأرقام، مشيراً إلى الجهد الكبير الذي يبذله القضاة في هذا الإطار.

وعما يتعلق بالمحاكم التابعة للغوطة الشرقية أكد الحمود أن عودتها يحتاج إلى وقت لأن معظم المحاكم مدمرة بشكل كامل وتحتاج إلى إعادة تأهيل، مضيفاً: جلنا أمس الأول على تلك المحاكم لأن توجيهات وزير العدل بإعادة كل محكمة إلى منطقتها.

وأشار الحمود إلى أن عدد قضاة ريف دمشق بلغ ٢١١ قاضياً حالياً، معتبراً أن هذا العدد كاف حالياً وأن كل محكمة فيها قضاة كافون يؤدون واجبهم على أكمل وجه.

وأوضح الحمود أن خطة زيادة القضاة أمر متعلق بالوزارة إلا أن هناك دورات قضائية متواصلة والمعهد القضائي دائماً يخرج دفعة جديدة من القضاة يتم رفدهم إلى المحاكم.

وعما يتعلق بعلاقة المحامين والقضاة أكد الحمود أن وزير العدل شكل لجنة مؤلفة من قضاة ومحامين لمعالجة مشكلاتهم، مؤكداً أن العلاقة بينهما عضوية وإستراتيجية وهما جناحا العدالة.

وأضاف الحمود: توجيهات الوزير أن يتم الحضور حتى إلى اجتماعات فروع نقابة المحامين، مشيراً إلى الحضور اللافت لوزارة العدل في المؤتمر الأخير الذي عقدته النقابة نهاية الأسبوع الماضي.

وأشار الحمود إلى أنه لا مشكلات بين القضاة والمحامين بل العلاقة مكملة ولذلك فإنه من الطبيعي أن تشارك الوزارة في مؤتمرات النقابة والاستماع إلى ملاحظات المحامين والعمل على حلها، معتبراً أن العلاقة قديمة.

وكان نقيب المحامين نزار علي السكيف في تصريحات له أشاد بحضور ممثلين من وزارة العدل في مؤتمر المحامين.

رئيس الحكومة يصل مع الكهرباء إلى دير الزور

خميس: تكلفة محطة تحويل الطلائع ناهزت ٨ مليارات ليرة

| عبد المنعم مسعود

ترافقت زيارة رئيس الحكومة والوفد المرافق لمدينة دير الزور مع خبر يفيد بوصول التيار الكهربائي «لكامل» محافظة دير الزور.

إلا أن وزير الكهرباء محمد زهير خربوطلي قال للصحفيين: إن عملية إيصال التيار الكهربائي إلى الأحياء المأهولة في مدينة دير الزور سيكون على مراحل.

مدير كهرباء دير الزور خالد لطفي أكد لـ«الوطن» وصول الكهرباء أمس الأول وأمس إلى الدوائر الحكومية والمشافي ومحطات المياه كاشفا أنه بدءاً من اليوم سيتم إعطاء الكهرباء للأهالي عبر إيصال الكهرباء إلى أحياء الجورة والقصور بالتوازي بحيث يتم إيصال الكهرباء إلى مركز تحويل بالجورة ومركز تحويل بالقصور وبعد الانتهاء من الحيين سيتم إيصال التيار الكهربائي إلى حي الموظفين والجزء المأهول من حي الجبيلة.

وبين لطفي أن العمل يحتاج إلى عشرين يوماً وأكثر مؤكداً أن عملية التقنين من عدمها لا يمكن الحكم عليها الآن حتى يتم تحميل كامل كمية الكهرباء من التيم على الخطوط الداخلية في الأحياء.

وبين لطفي أنه تم الانتهاء من كافة خطوط المتوسط والمنخفض ويتم الآن عملية فحص الأعطال بهذه الخطوط من أجل تحميل التيار الكهربائي عليها.

وبالعودة إلى زيارة رئيس الحكومة والوفد الوزاري ضم اليوم الأول من الزيارة تدشين عودة الكهرباء إلى المدينة، وأثنى رئيس مجلس الوزراء على جهود العاملين في وزارة الكهرباء الذين بذلوا جهوداً مضاعفة لعودة التيار الكهربائي إلى محافظة دير الزور وبزمن قياسي.

وكشف خميس في تصريح للصحفيين في محطة تحويل الطلائع بعد إعلانه وصول التيار الكهربائي للمدينة بأن تكلفة محطة تحوي الطلائع قد ناهزت ٨ مليارات ليرة سورية.

ولفت خميس إلى أن المعركة الأكبر هي إعادة دير الزور إلى ما كانت عليه سابقا وهذا يحتاج إلى تكاتف جميع الجهود في سبيل تحقيق ذلك..

والتقى خميس في مبنى المحافظة بفعاليات المحافظة والتي طالبت رئيس الحكومة بضرورة الإسراع في عملية إعادة إعمار ما خربه الإرهاب وتعويض المواطنين الذين تضررت ممتلكاتهم الخاصة نتيجة الأعمال الإرهابية وضرورة إيجاد حلول قانونية للذين فقدوا وثائقهم الشخصية وإعفاء القروض الزراعية من غرامات وفوائد التأخير وجدولة القروض الزراعية وإجراء دراسة عمرانية متكاملة لمدينة دير الزور ومعالجة واقع السكن الشبابي والعمالي.

وتحدث خميس عن أبرز التحديات التي تواجه مسيرة إعادة نبض الحياة إلى محافظة دير الزور المتمثلة في عودة الأهالي المهجرين إلى منازلهم وقراهم وإعادة دورة الحياة الاقتصادية والزراعية في المحافظة وتفعيل كافة مؤسسات الدولة للنهوض بالواقع الاجتماعي والخدمي والاقتصادي لافتا إلى أن الحكومة لا تدخر جهدا في تقديم كل ما تحتاجه المحافظة للقيام بهذا الأمر.

ولفت إلى أهمية إيلاء التنمية البشرية وبناء الإنسان الأهمية اللازمة عبر إقامة مشاريع تنموية ودعم الأسر المحتاجة من خلال مشاريع صغيرة ومتناهية الصغر، مؤكداً على وجوب عودة المجالس المحلية في دير الزور إلى تأدية وظائفها ومهما كان الرقم المخصص لإعادة الخدمات فيجب تأمينها

مشيرا إلى أن الأولية تكمن في العمل على فتح الطرقات وإزالة الأنقاض وإعادة المؤسسات الحكومية والخدمات وإعادة الموظفين وخدمة المواطنين خاصة أمام هذا الكم الهائل من التدمير وكل ذلك وفق برنامج زمني معين يتم العمل وفقه بدقة عالية

و كلف خميس الجهات المعنية والنقابات والاتحادات إعداد مخطط تنظيمي جديد لمحافظة دير الزور بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والتوسع الشاقولي وإحداث مناطق صناعية وتجارية وتحسين البنية العمرانية للمحافظة.

وفي اليوم الثاني من الزيارة قام رئيس الحكومة بزيارة محطة مياه البغلية، ووضع وحدة تعبئة الغاز المنزلي في مدينة دير الزور بالخدمة بعد إعادة تأهيلها وعودتها للعمل من جديد.

وأكد وزير النفط والثروة المعدنية علي غانم أنه تم إدخال خط إنتاج غازي منزلي جديد إلى الخدمة بعد إعادة تأهيله بجهود وخبرات العاملين في شركة المحروقات، بطاقة إنتاجية /٦٠٠/ أسطوانة في الساعة، إضافة إلى وجود الخط الإلكتروني الذي تم تأهيله مع بداية إعلان الجيش العربي السوري تحرير المحافظة من الإرهاب والذي تبلغ طاقته الإنتاجية /١٢٠٠/ أسطوانة في الساعة، مؤكداً أن الإنتاج اليومي من الخطين يفوق احتياجات المحافظة حيث يتم إنتاج ما تحتاجه المحافظة من مادة الغاز خلال ساعتين.

واطلع خميس على واقع عمل مطحنة الفرات التي تصل طاقته الإنتاجية إلى /٧٥/ طناً وهو ما يكفي ٥٠٪ من حاجة المحافظة اليومية، وينتظر تركيب خط ثان لتصبح طاقة المطحنة الإنتاجية /١٥٠/ طناً وهو ما سيمكن من سد حاجة أفران المحافظة والاحتفاظ بمخزون إستراتيجي من الطحين.

وقال وزير الموارد المائية نبيل الحسن إنه تم وضع محطة العمال لضخ المياه في الخدمة بعد أن تمت إعادة تأهيلها بشكل كامل، حيث تعتبر هذه المحطة إحدى المحطات الخمس الفرعية التي تغذي مدينة دير_الزور بالمياه بالإضافة إلى وجود محطتين رئيسيتين تم الانتهاء من تأهيلهما بالكامل، الأمر الذي أعاد المنظومة المائية إلى أغلب أحياء المحافظة.

وأشار الوزير الحسن إلى أن ثلاث محطات يتم تأهيلها حالياً إضافة إلى محطة الباسل التي تم إبرام العقود الجاهزة لتأهيلها، كما تم تأهيل عشرات المحطات في ريف دير الزور ويتم العمل مع المحافظة على إعادة المنظومة المائية إلى ما كانت عليه قبل الحرب.

وكان رئيس الحكومة قد وصل الى المدينة عصر الأحد على رأس وفد وزاري ضم وزراء الداخلية والأشغال العامة والإدارة المحلية والبيئة والموارد المائية والنفط والثروة المعدنية والكهرباء والإعلام وذلك في زيارة عمل إلى محافظة دير الزور للاطلاع على الواقع الخدمي والتنموي والاقتصادي فيها، فزيارة رئيس الحكومة هي الأولى منذ ثماني سنوات عندما زارها رئيس الوزراء الأسبق ناجي العطري لها في افتتاح مهرجان الفرات في عام ٢٠١٠.

> غانم: إنتاج ما تحتاج إليه المحافظة من الغاز خلال ساعتين

رئيس فرع مرور اللاذقية: ١٠ آلاف مخالفة شهرياً و٣٠٠ ألف ل.س مردود المخالفات يومياً

| اللاذقية– عبير سمير محمود

بين الراكب والسائق، تتواصل أزمة سيارات الأجرة في اللاذقية وارتفاع تعرفة الركوب التي كما يقول مواطنون من الطرفين لـ«الوطن»، لا طاقة لنا عليها.

عين «الوطن» رصدت حالات عدة لامتناع مواطنين الركوب في التاكسي بعد سؤال سائقها عن تعرفة الركوب إلى الأماكن التي يتوجهون إليها، وسط حالة من التذمر يعيشها المواطنون المنتظرون على مواقف عدة في مدينة اللاذقية، لعدم تقيد سائقي الأجرة بتعرفة العداد، التي يصفها أحدهم بأنها غير منصفة ولا يمكن القبول بها، موضحاً أن فتحة العداد تبدأ بـ٢٥ ليرة في حين يجب أن تبدأ بـ١٠٠ ليرة على الأقل لتكون منصفة للسائق وغير ظالمة للراكب، حسب قوله.

وأضاف سائق التاكسي: الجميع يلقي باللوم على السائق في حين أن تجار قطع الغيار هم السبب في مطالبتنا برفع التعرفة، مبيناً أنه قبل أيام اضطر لاستبدال مضخة المياه في سيارته من نوع داسيا، ودفع ٧ آلاف ليرة، علماً انها كانت بألف ليرة في فترة ما قبل الحرب، كذلك الأمر إطارات السيارة التي صار الاثنان منها بقيمة ٢٢ ألف ليرة في حين كانت الأربعة بـ٦٥٠٠ ليرة قبل سبع سنوات كما ذكر، لافتاً إلى أن أجور صيانة السيارة باتت مرتفعة جداً مع حاجتها للصيانة حوالي ٣ مرات أسبوعياً بسبب عملها على مدار الساعة.

وأشار سائق آخر إلى أنه لا أحد يتذكر بأن سائق التاكسي مواطن يعاني حياة معيشية صعبة، مستائين مما يطلبه من أجور لتغطية مصروف عائلته، مبيناً أنه يحتاج إلى ١٥٠ ألف ليرة كحد أدنى لتغطية مصاريف أسرته بشكل شهري، وأضاف بأن مردوده من العمل على التاكسي لا يغطي هذه المصاريف ما يضطره للاستدانة. وبيّنت إحدى السيدات التي امتنعت عن ركوب التاكسي بعد أخذ ورد مع سائقها، أن الأجرة اليوم غير معقولة، فالحد الأدنى للتعرفة ومهما كانت المسافة قصيرة لمن لا يستطيع المشي – وأنا منهم– يطالبون بـ٢٠٠ ليرة (كانت بقيمة ٢٥ ليرة قبل عام ٢٠١١)، لافتة إلى أن العداد منظر لا أكثر، فلا أحد يتقيد بما يظهر على شاشته وكل سائق يطالب بما يريد ولا حسيب ولا رقيب عليهم، كما ذكرت.

وبالعودة إلى رئيس فرع المرور في اللاذقية العقيد إياد جراد، أكد في تصريح خاص لـ«الوطن» أنه خلال متابعة عمل سيارات الأجرة تم تسجيل ٧٨ مخالفة لعدم تشغيل العداد منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية نيسان الماضي.

وأضاف جراد إنه تم تسجيل ٤١١٦٦ مخالفة مرورية (ضبط السير)، خلال نفس المدة، بمعدل ١٠ آلاف مخالفة بالشهر.

من جهة ثانية، لفت رئيس فرع المرور إلى ضبط ٢٤١١ مخالفة تشويه لوحات دون قصد، مقابل ٢٧ مخالفة تشويه عن قصد، ٥٦ مخالفة قيادة مركبة قبل الحصول على إجازة سوق، ٩٣ ضبط سير لقيادة مركبة من الفئة د١ ود٢ بإجازة سوق لا تخوله، ٣٨٩٣ كمخالفات مرور ممنوع.

وبيّن جراد أنه تم حجز ١٤٧ دراجة، و١٨٠٢ سيارة، خلال نفس المدة، في حين تم العثور على ٥٠ سيارة مسروقة ومزورة، و٢٦ سيارة مذاع البحث عنها لأسباب مختلفة كالحجز التنفيذي وحوادث سير ومطلوبة لأجهزة أمنية. وحول حوادث السير، قال جراد إنه تم تسجيل ١٧٩ حادثاً منذ ٢٠١٨/١/١ وحتى ٢٠١٨/٤/٣٠، منها ١١٧ أضرار مادية، ٥٦ أضرار جسدية، ووفاة ٦ أشخاص، مشيراً إلى توقيف ٣٩٧ شخصاً بمخالفات وحوادث السير. وأشار العقيد جراد إلى أن مردود المخالفات خلال الأشهر الأربعة الماضية بلغ ٣٦,٤ مليون ليرة.

حديث الساعة في طرطوس ٤ لجان لحصر أضرار العاصفة المطرية

| طرطوس- محمد حسين

ينشغل مسؤولو طرطوس وسكانها هذه الأيام بشكل كبير بالنتائج الكارثية التي خلفتها العاصفة المطرية القوية التي تعرضت لها المحافظة مطلع الأسبوع الجاري. وجاء هذا الانشغال بعد الدور الإيجابي الذي لعبته وسائل الإعلام في مجال تصوير الأضرار والحديث عنها، وبعد توجيه رئيس الحكومة بحصر الأضرار وموافقته على التعويض للمتضررين.

وضمن هذا الإطار ترأس محافظ طرطوس صفوان أبو سعدى صباح أمس اجتماعاً موسعاً في مبنى المحافظة ضم المكتب التنفيذي لمجلس المحافظة ومديري الجهات المعنية كافة، حيث طلب البدء بحصر الأضرار وإنجاز ذلك قبل نهاية الدوام يوم الخميس القادم تحت طائلة المساءلة في حال وجود أي تقصير، موجهاً بضرورة أن يكون هذا الحصر دقيقاً وموضوعياً وممنهجاً ومن دون مغالاة.

وبعد المناقشة تم تشكيل ٤ لجان لحصر الأضرار في المناطق المتضررة في كل من بانياس والقدموس والدريكيش، ثلاث منها لحصر الأضرار الفنية في (الطرق والصرف الصحي، والموارد المائية) تكون برئاسة مدير الخدمات الفنية في كل من القدموس وبانياس وبعضوية الجهات الحزبية والإدارية المختصة كافة، إضافة إلى لجنة الدريكيش برئاسة دلال محمود عضو المكتب التنفيذي وعضوية رؤساء الوحدات الإدارية المتضررة والجهات المعنية.

أما اللجنة الرابعة فهي برئاسة طارق معلا عضو المكتب التنفيذي المختص لحصر أضرار المدارس والأبنية المختلفة، كما تم تكليف فرع مؤسسة الإسكان العسكري التدخل الإسعافي والسريع في قطاعي بانياس والقدموس ومجموعة عمل شركة البناء والتعمير في قطاع الدريكيش.

وفي سياق متصل أكد مدير الزراعة تيسير بلال أن الروابط الفلاحية والوحدات الإرشادية وصندوق تعويض الأضرار واتحاد الفلاحين والجهات المعنية كافة تقوم الآن بحصر الأضرار ولا سيما أن الأضرار بمحصول التبغ بلغت في قطاع القدموس ١٠٠ بالمئة، إضافة إلى تخريب ٦٠–٧٠ مدجنة في المنطقة وإغلاق الطرق التي تؤدي إلى الأراضي الزراعية المغمورة إلى اليوم.